

# مجلس

كتب: جاسم العلي

يعقد مجلس الأمة هذا الأسبوع 3 جلسات ساخنة، تبدأ اليوم وتنتهي الخميس، للاستماع إلى إجراءات الحكومة تجاه الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة على الوزارات والجهات الحكومية، وكذلك مناقشة قضية القوانين التي أصدرها المجلس ولم تصدر الحكومة لوائحها التنفيذية حتى الآن.

ومما يندرج برافع درجة سخونة جلسات الأسبوع الجاري أن عددا من النواب استبقوها بتصريحات يتعدون فيها الحكومة في حال لم يرد الوزراء ببيان ما قاموا به لإصلاح الخلل في وزاراتهم، وهدد غير المخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة، وهدد غير نائب باستجواب نحو 7 وزراء بهدف الإطاحة بهم من الحكومة، وهم وزير الصحة الدكتور علي العبيدي، ووزير النفط الدكتور علي العمير، ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالحسن المدعج، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة هند الصبيح، ووزير الأشغال وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم، ووزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى، ووزير المالية أنس الصالح.

## تبدأ اليوم وتنتهي الخميس.. والنواب أكدوا التعاون لمواجهة الفساد والبعد عن التآزيم

### 3 جلسات للاستماع إلى إجراءات الحكومة تجاه ملاحظات «المحاسبة»

الغانم: أتوقع جاهزية الحكومة للرد على تقارير ديوان المحاسبة

لاري: سنتعامل مع الاستجوابات بكل رقي وديموقراطية

الحمدان: الحكومة والمجلس يبذلان جهوداً كبرى لمكافحة الفساد



أحمد لاري



أحمد لاري



مزروق الغانم

وأمام حالة الشد والجذب يطرح المراقبون تساؤلاً مشروعا وهو: هل ستتنتهي جلسات الأسبوع الجاري بتقارب أكثر بين السلطتين يرسخ روح التعاون بينهما والتي كانت سائدة في السابق وتستمر في المستقبل، أم سجدت اضطراب في العلاقة بين السلطتين تنتهي إلى تآزيم غير مبرر بتقديم عدد من النواب استجوابات لبعض الوزراء للإطاحة بهم من الحكومة؟

ويرى المراقبون أن جلسات الأسبوع الجاري تعد فرصة لبعض النواب الراغبين في التصعيد والضغط لإجراء تعديل وزاري من خلال إبراز سلبيات بعض الوزراء المغضوب عليهم بالتركيز على المخالفات التي سجلتها تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بوزاراتهم والمؤسسات التابعة لهم، وهو ما يجعل مصير هؤلاء الوزراء المغضوب عليهم على المحك، بل ويجعل مصير العلاقة الجيدة بين السلطتين في مهب الريح وربما يودي إلى انتهاء شهر العمل بينهما.

وفيما يتعلق بجلسة الخميس المقبل فإن مجلس الأمة سيناقش خلالها 7 قوانين لم تقم الحكومة بتنفيذها منذ إقرارها، للوقوف على آخر مستجدات تطبيقها، وهي قوانين إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، والـ B.O.T، والتأمين الصحي للمتقاعدين، والمعاملات الإلكترونية، وإنشاء الهيئة العامة للطرق، وتعديل قانون الرعاية السكنية في شأن أسهم القطاع الخاص في تعميم الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

حكوميا، وحول توقعاته لجلسة اليوم واستعداد الوزراء للرد على ملاحظات النواب بشأن ما سجله ديوان المحاسبة على الجهات الحكومية، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: الحكومة مستعدة تماما وسترون الاستعداد في الجلسة.

وحول مدى تعامل الحكومة مع القوانين التي تم إقرارها ولم تصدر مذكراتها التنفيذية بعد، قال العبدالله: سيتم التعامل معها وفقا لما رسمه الدستور والقانون وبإيجابية، ورد الحكومة بشأن تلك القوانين سيستمع إليه النواب أثناء الجلسة.

نيابيا، وحول توقعاته لجلسات الأسبوع الجاري، أكد رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم أن جلسة المجلس اليوم ستكون

منذ ادراج هذه القوانين على الجلسة ولنا تفاعلا من الوزراء في الاستعجال بالتنفيذ.

من جانبه قال النائب حمود الحمدان إن الحكومة والمجلس يبذلان جهودا كبرى لمكافحة الفساد، خاصة بعد تفعيل هيئة الفساد وصدور اللائحة الداخلية لهذه المؤسسة، وكذلك سيكون لقانون المحاكم التأديبية أثر كبير في التصدي للفساد ومحاسبة المتجاوزين، فضلا عن تعميم رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك على كل الوزارات بمكافحة الفساد والرشوة في أروقة الدولة، فكل هذه الجهود كانت ثمرة لعمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتنمى أن تكمل بالنجاح. وأكد الحمدان أهمية الارتقاء بالدور الحكومي، وإن تكون خدمة المواطن على قدم وساق في كل الأجهزة الرسمية، والعمل الجاد على مكافحة الفساد، ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، وأن يعاقب المسيء ويكافأ المحسن، وبهذا الفعل تنهض مؤسسات الدولة وتحقق التنمية. وعن مستقبل العلاقة بين السلطتين، في ظل تهديد عدد من النواب لبعض الوزراء بالاستجواب، قال الحمدان: إن أداة الاستجواب والمساءلة السياسية حق للمواطن، ولا يستطيع أحد منعه من استخدامها، وزاد: إن أي نائب إذا رأى أن الوزير المعني مقصر في عمله أو أنه نيه إلى الخلل ولم يصلح فمن حقه أن يستجوب الوزير، ونحن بدورنا كنواب سنستمع للطرفين للحكم على أداة الاستجواب، وعلى ضوء ذلك نحدد موقفنا، ومن هذا المنطلق اطلب من النواب أن تكون استجواباتهم مستحقة ومدروسة وبعيدة عن الشخصانية كي توتي فمارها ويكون هدفها اصلاح الخلل والأخطاء.

وأكد النائب د. محمد الحويطة أهمية جلسات الأسبوع الجاري بشأن متابعة الحكومة حول إجراءات تلافي ملاحظات ديوان المحاسبة وتطبيق القوانين وما اتخذته من إجراءات لتفعيلها والتي صدرت اللوائح التنفيذية بشأنها والقوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية، ومن يحول دون تطبيق هذه القوانين، والمعركة سبب تأخير صدورها.

وقال الحويطة: إننا بصدد مرحلة جديدة من التنمية وعامل الوقت حاسم في إنجاز أو فشل المشاريع ومشاريع القوانين مظلما ورد في كثير من ملاحظات ديوان المحاسبة ولجان التحقيق، وهو أن التأخر في ردود الجهات المعنية نتج عنه زيادة في تأخير الإنجاز أو صدور أوامر تنفيذية ضاعت من تكلفة الإنجالية للمشاريع.

### الحويطة: مرحلة جديدة من التنمية.. وعامل الوقت حاسم

وفي المواقف النيابية، وعن توقعاته لجلسة اليوم، وما يمكن أن تشهد من شد وجذب بين السلطتين، بسبب ملاحظات ديوان المحاسبة، قال النائب أحمد لاري: إن جلسات اليوم وغدا وبعد غد تصب في صالح تعزيز العلاقة بين السلطتين، وتفعيل القانون وتصحیح الأوضاع ونقادي الأخطاء وضمان عدم تكرارها مستقبلا.

وحول تلويح بعض النواب باستجواب عدد من الوزراء قال لاري: المجلس تعامل مع الاستجوابات السابقة بكل رقي وديموقراطية تامة، كحق مكفول لكل نائب، وسنتعامل مع الاستجوابات المقبلة بالنهج نفسه، وعمما يتردد عن أن التهديد بالاستجوابات هدفه الضغط على سمو رئيس مجلس الوزراء لإجراء تعديل وزاري، قال لاري: نوايا النواب حول الاستجوابات، أمر يسألون عنه.

وقال لاري: إن الهدف من جلسة الخميس هو الاستماع إلى رأي الحكومة حول أسباب عدم تنفيذ هذه القوانين السبعة، وليس الهدف منها محاسبة الحكومة، إنما الإسراع في وتيرة تنفيذها. وأكد لاري أن جلسة الخميس ستكون البوابة نحو الإسراع في تنفيذ القوانين السبعة المدرجة على جدول أعمالها، مشيرا إلى أنه

جلسة رقابية بامتياز، وتوقع أن تكون الحكومة جاهزة لتقديم الردود المطلوبة على تقارير ديوان المحاسبة في شأن الملاحظات والمخالفات المسجلة في الحسابات الختامية للوزارات والجهات الحكومية، ورجح الغانم أن يرد كل وزير على الملاحظات التي أثرت في الجلسة الماضية في سابقة ونقله نوعية تترجم حرص السلطتين التشريعية والتنفيذية على التصدي للفساد ووقف الهدر المالي طبقا لما جاء في تقارير ديوان المحاسبة.

وأكد الغانم حرص مجلس الأمة على الاضطلاع بدروه الرقابي في الحد من المخالفات والتجاوزات في بعض المؤسسات الحكومية، مشيرا إلى أن حسم التقارير الرقابية المكسدة لديوان المحاسبة جزء من تفعيل الدور الرقابي لمجلس الأمة.

وأوضح الغانم أن جلسة بعد غد الخميس مخصصة لمناقشة عدم تطبيق الحكومة للقوانين الصادرة عن مجلس الأمة، والتأخير في لوائحها التنفيذية، موضحا أن النقاش سيركز على سبعة قوانين رئيسية أو ما يراه المجلس مناسبا، وأشاد الغانم بحجم الانجاز الذي حققه مجلس الأمة، مشيرا إلى إقرار 23 قانونا فيما مضى من دور الانعقاد الحالي مقابلا 31 قانونا قررها المجلس في دور الانعقاد الماضي.

## جدل نيابي وانقسام بشأن إعفاء المتخلفين عن السداد من غرامات التأخير

### تعديلات «المديونيات» .. صعبة

القضيبي: سنتصدي لتعديلات المديونيات الصعبة غير الدستورية

الجيران: إذا أقر قانون المديونيات فقد أفسس المجلس

هل من الشرع أن اركب على متعثر فائدة بقيمة 15 في المائة سنويا إن تأخر عن السداد، مشددا على أن هذا التعديلات من شأنها أن تنهي أخذ هذا الربا الفاحش من المدانين المتعثرين، وتساءل دشتي: من يقبل بتلك الفوائد الربوية الفاحشة على كاهل مدين متعثر أمرنا الله بالصبر عليه لحين ميسرته؟

في المقابل رفض عدد من النواب هذه التعديلات، وقال عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب أحمد القضيبي: سنتصدي لتعديلات «المديونيات الصعبة» غير الدستورية والتي لا تحقق العدالة والمساواة.

وتابع القضيبي: لن نقبل بأي تعديلات على قانون المديونيات الصعبة تخالف الدستور ومبادئ العدالة والمساواة، وسنتصدي لأي مخالفة في اللجنة المالية عند عرض المقترح وتقرير اللجنة التشريعية بشأنه.

بدوره، قال عضو اللجنة التشريعية النائب د. عبدالرحمن الجيران إن مجلس الأمة إذا أقر قانون المديونيات الصعبة فقد أفسس في زعمه تفعيل الحوطة وإيقاف الهدر والسعي إلى جعل الكويت مركزا ماليا عالميا، معتبرا أن القانون تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وقال: في تقديري فإن المتعثرين سيضغطون من أجل تمريره، وأبدى الجيران استغرابه طرح مثل هذا القانون في هذا الوقت وما فيه من تحميل الدولة أعباء إضافية في ظل ظروف اقتصادية صعبة وعجز ميزانية الدولة، واتجاه الدولة إلى تقليص المصروفات، مشيرا إلى أن الشريحة المستفيدة من التعديل منحت فرصة لتسوية أوضاعها، لكنها لم تلتزم بالقانون، ولأن توريد المساواة بمن سدد ما عليه وبك فوات الأوان، ومضي أكثر من 22 سنة.



عبدالرحمن الجيران



أحمد القضيبي



أحمد القضيبي



مبارك الحريص

في المواقف النيابية، أكد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مبارك الحريص أن قرار اللجنة الصادر بخصوص الاقتراح بتعديل قانون «المديونيات الصعبة» قرار صادر بناء على الرأي القانوني والدستوري واللائحي، بعيدا عن التفاصيل المرتبطة بالاقتراح وتكلفته المالية ولا يعني هذا القرار تغيير القانون القائم: إذ أن البت فيه سيكون عائدا للجنة المالية البرلمانية للنظر في التفاصيل ومن ثم مجلس الأمة المنوط به إقراره به عدمه.

بدوره استغرب مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية النائب عبدالحاميد دشتي الهجمة على تعديلات قانون المديونيات من دون فهم كامل وصحيح لها، متسائلا:

وكانت اللجنة التشريعية البرلمانية قد ناقشت ثلاثة اقتراحات متشابهة خاصة بالمديونيات الصعبة جميعها تتعلق بالمادة 19 من القانون 41 لسنة 1993، في شأن شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها، وتنص المادة 19 من القانون الحالي على التالي: يقع الصلح القضائي والصلح مع التخلي عن الأموال بناء على حكم من المحكمة التي اشتهرت بالأفلاس، وبعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وسماع اقوال المفسس ومن يرغب من دائنيه دون اتباع الإجراءات الخاصة بجمعية الصلح المنصوص عليها في قانون التجارة، وجاء التعديل على المادة 19 من القانون رقم 41 لسنة 1993 ليغني المتخلفين عن سداد المديونيات الصعبة من غرامات التأخير.

كتب: جاسم العلي

تباينت المواقف النيابية بشأن تعديلات قانون المديونيات الصعبة ما بين مؤيد ومعارض، حيث يرى المؤيدون أنها تعديلات دستورية وتصحح أوضاع خاطئة نتيجة فرض فوائد مركبة على مديونيات أصحاب الشركات، وأكدوا أن هذا الاقتراح لن يكلف المال العام فلسا واحدا، بل سيعيد الحق لأصحابه من خلال تسهيل الأصول وإعطاء حق الدولة وما زاد على ذلك يعطي لصاحبه، وأشاروا إلى أن التعديلات تمثل طوق نجاة للشركات المتعثرة من الإفلاس، ويعيدها إلى الإنتاج مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني.

في المقابل رفض عدد من النواب قرار اللجنة التشريعية البرلمانية بالموافقة على اقتراح تعديل المادة 19 من القانون رقم 41 لسنة 1993، والذي يغني المتخلفين عن سداد المديونيات الصعبة من غرامات التأخير، وأكدوا أن التعديلات تخالف الدستور كونها تخل بعبء العدالة والمساواة بين المواطنين، فهي تفضل تمييزا بين المتخلفين عن السداد وبين من التزم، وتلحق ضررا بالغا بالمال العام.

وطالبوا اللجنة المالية البرلمانية برفض القانون بصفتها اللجنة المختصة بنظر القانون بعد إحالته إليها من اللجنة التشريعية، لأنه يشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة، ويمثل كارثة على الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات وزيادة عجز الموازنة.